الأمم المتحدة

E/2004/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 June 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالموضوعين التاليين: استعراض وتقييم التنفيذ على نطاق المنظومة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

بيان مقدم من منظمة تضامن النساء الأفريقيات غير الحكومية، ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمّم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* * *

* E/2004/100 و Corr.1 و 2.

290604 290604 04-39310 (A)

نظرا للخبرة الواسعة التي تتمتع بها منظمة تضامن النساء الأفريقيات في عمليات السلام الأفريقية منذ عام ١٩٩٦، تمكنت المنظمة من استحداث نهج متعدد الأبعاد لتعزيز دور المرأة في عمليات السلام. ويستفيد هذا النهج من نواحي القوة التي تتمتع بها المرأة، مع التسليم في الوقت ذاته بالعقبات المؤسسية والثقافية التي تحول بينها وبين ممارسة حقوقها بالكامل. وقد أدى هذا إلى تحقيق المنجزات التالية:

أولا – على الصعيد دون الإقليمي

مراعاة المنظور الجنساني في عملية السلام في غرب أفريقيا: منظومة السلام النسائية لنهر مانو

بمبادرة من منظمة تضامن المرأة الأفريقية أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٠ شبكة نساء نهر مانو للسلام، ومنحتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، آخذة في الاعتبار الدور الرئيسي الذي قامت به هذه الشبكة بالتوسط بين الأطراف في النزاع في ليبريا. وما برحت هذه الشبكة التي تشمل نساء من سيراليون وليبريا وغينيا، تضطلع أيضا بعمل مهم في توعية السكان على جميع المستويات – من منظمات القواعد الشعبية إلى السياسيين – بشأن السلام ولا سيما بشأن اتفاقات أكرا للسلام، التي وقّعتها النساء العضوات في الشبكة بصفتهن شهودا.

وفي أبوجا نيجيريا، قامت منظمة تضامن النساء الأفريقيات أيضا بتيسير عملية أدت إلى إنشاء شبكة نساء نهو مانو للسلام في أيار/مايو ٢٠٠٠، بدعم من وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وجمعت منظمة تضامن النساء الأفريقيات سويا قائدات وممثلات للمنظمات غير الحكومية المحلية، بما في ذلك شبكات الوزيرات والبرلمانيات والصحفيات والمحاميات والأكاديميات، والباحثات، وفرادى النساء من القطاع الخاص، الذين تجلت إمكانياتهم في مجالات السلام وحقوق الإنسان والتنمية من أجل إنشاء شبكة نساء نهر مانو للسلام.

وبالرغم من الاختلافات فيما بينهن، اتفقت نساء نهر مانو على برنامج مشترك بشأن كثير من المسائل المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامة، لبلدان ومنطقة كل منهن. وكان أثر الشبكة بالغ الأهمية، حيث أنها تمكنت من وقف الحرب بين ثلاثة بلدان وجاءت بقادة كل منها إلى مائدة المفاوضات. وقد سلّم الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/434) بالمساهمات الإيجابية لشبكة نساء نهر مانو للسلام في بناء السلام، وطلب إلى المانحين المساهمة في هذه المبادرة.

وقد تطورت الشبكة من خلال برنامج منظمة تضامن النساء الأفريقيات لبناء القدرة والدعوة في منطقة نهر مانو. واستفادت عضوات الشبكة من مختلف حلقات العمل التدريبية وبناء الأفرقة التي نظمتها المنظمة، لتعزيز نفوذها الفعال في عمليات السلام بالمنطقة، وللنهوض بالمرأة وتمكينها.

مراعاة المنظور الجنساني في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى

قدمت منظمة تضامن النساء الأفريقيات الدعم لمنظمات المرأة من أجل المطالبة بالتغيير بصورة فعالة في عملية السلام في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وقامت منظمة تضامن النساء الأفريقيات بمراعاة المنظور الجنساني في مفاوضات السلام البوروندية في أروشا، تنزانيا، والحوار المشترك بين الأطراف الكونغولية وذلك بتيسير مشاركة المرأة التي شاركت من قبل في برامج التربية الوطنية والدعوة والمفاوضات المتصلة بذلك. وفي رواندا ما برحت منظمة تضامن النساء الأفريقيات تنفِّذ برنامج الدعوة للسلام مع المنظمات النسائية المحلية.

واستجابة لنداء موجّه من نساء بوروندي، هيأت منظمة تضامن المرأة الأفريقية المجال لمشاركة المرأة البوروندية في عملية السلام الجارية في وطنها، وذلك بقيامها بتنظيم الحلقات التدريبية وبعثات الدعوة مما أدى إلى مساهمة ١٥٠ امرأة في مفاوضات السلام في أروشا بنجاح عام ١٩٩٨.

ومع إقامة الحوار المشترك بين الأطراف الكونغولية – ذلك العنصر السياسي في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا عام ١٩٩٩ – وجدت المرأة الكونغولية فرصة مهمة للمساهمة في تشكيل مستقبل أكثر أمنا لبلدها. وساعدت منظمة تضامن المرأة الأفريقية المرأة على أن تشكِّل ما نسبته ٣٠ في المائة من المشتركين في هذا الحوار، الذي تم في مدينة صن سيتي في جنوب أفريقيا في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وأسفر عن اعتماد إعلان وخطة عمل نيروبي القويين.

وما برحت منظمة تضامن النساء الأفريقيات تعمل مع العديد من المنظمات الأخرى على مختلف المستويات من أجل الدعوة إلى السلام الدائم في رواندا. وتسلِّم خطة عمل كيغالي بأن المرأة ضحية الحرب من بين السكان المدنيين في أغلب الأحيان. ولهذا أثره السلبي على جميع جوانب حياتها. وبالتالي فيجب على المرأة أن تصبح شريكا كاملا على قدم المساواة في تعمير المجتمع بعد انتهاء الصراع.

ونفّذت منظمة تضامن النساء الأفريقيات برنامجا لبناء الثقة مع المنظمات النسائية في منطقة البحيرات الكبرى لوضع أسس مبادرة للسلام تشمل النساء من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وركزت منظمة تضامن النساء الأفريقيات عملها على الصعيد الوطني من أجل تعزيز قدرات المرأة بالكامل قبل إعداد أنشطة الدعوة المشتركة وتنفيذها. وتعتزم المنظمة بناء شبكة للمرأة في المنطقة دون الفرعية في الوقت المناسب تماثل شبكة نساء نهر مانو للسلام.

ثانيا – على الصعيد الإقليمي

شرعت منظمة تضامن نساء نهر مانو للسلام بالاشتراك مع لجنة المرأة الأفريقية للسلام والتنمية في شن حملة نشطة لمراعاة المنظور الجنساني في الهيئة القارية الجديدة في أفريقيا، وهي الاتحاد الأفريقي. ففي حزيران/ يونيه ٢٠٠٢ – أي قبل شهر من مؤتمر قمة افتتاح الاتحاد الأفريقي – عقدت المنظمة مشاورة استراتيجية عن مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة الفعالة للمرأة في الاتحاد الأفريقي، في ديربان، بجنوب أفريقيا. وخلال المشاورة التي استمرت يومين، ركّز المشتركون على أفضل الطرق لاستغلال الفرص من أجل مراعاة المنظور الجنساني خلال الانتقال من مرحلة منظمة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة الاتحاد الأفريقي. وتكللت المشاورة باعتماد إعلان ديربان بشأن مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة الفعالة للمرأة في الاتحاد الأفريقي.

وقد وجّه انتباه لجنة السفراء والمفوضين الآخرين إلى إعلان ديربان في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في تموز/يوليه ٢٠٠٢. والتزم المجلس بضمان مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والأنشطة التابعة للاتحاد الأفريقي، وأولى مسؤولية خاصة للوفاء بهذا الالتزام لرئيس لجنة الاتحاد. وفي جمعية رؤساء الدول والحكومات، التي انعقدت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، قدم رئيس السنغال توصيات إعلان ديربان. واعتمدت الجمعية بالإجماع اقتراحا للمساواة بين الجنسين في لجنة الاتحاد الأفريقي. وأصبحت المادة ٦ من النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي تنص الآن على أن يكون مفوض واحد على الأقل من كل منطقة امرأة.

وأشادت منظمات المجتمع المدني التي حضرت مشاورة ديربان التي نظمتها منظمة تضامن النساء الأفريقيات بهذه الخطوة التاريخية تجاه مراعاة المنظور الجنساني. ومع تسليم هذه المنظمات بالاهتمام الموجّه إلى قضايا المرأة وشواغلها، أكدت على أهمية كفالة إدماج المرأة وشواغلها في الاتحاد الأوروبي وفي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. وجرى التسليم بأن اعتماد

بروتوكول الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والسكان المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، يمثل خطوة مهمة لتحقيق هذا الأمر.

وعقدت منظمة تضامن النساء الأفريقيات مؤتمرا بشأن مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة الفعالة للمرأة في الاتحاد الأوروبي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في داكار، السنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتابع المؤتمر مشاورة ديربان وأتاح لمنظمة تضامن النساء الأفريقيات الوفاء بولايتها، باعتبارها منظمة رائدة غير حكومية في إنشاء الاتحاد الأفريقي. وقد عبأ مؤتمر داكار منظمات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجيات لإضفاء الطابع المؤسسي على آلية تنسيق قوية تكفل المشاركة النشطة للمجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات من أجل السلام والتنمية ولضمان مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ جميع برامج وهياكل الاتحاد الأفريقي. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد المؤتمر استراتيجية داكار. وقدمت توصيات استراتيجية داكار إلى الرئيس عبد الله وادي رئيس السنغال، الذي استخدم مساعيه الحميدة لحشد رؤساء الدول الأفريقيين من أجل القيام بهمة بتشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد نفِّذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في مابوتو، في مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأفريقي الالتزام بمراعاة المنظور الجنساني الذي أعلنه في تموز/يوليه ٢٠٠٢ مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية. وقد انتخبت أعداد متساوية من النساء والرجال للجنة الاتحاد الأفريقي عملا بشرط المساواة بين الجنسين الوارد في المادة ٦ من النظام الأساسي للجنة. ومنذ ذلك الحين، تم توسيع نهج المساواة بين الجنسين في عمليات التعيين للهيئات الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي. وأفريقيا هي القارة الوحيدة في العالم التي أعلنت هذا الالتزام بمراعاة المنظور الجنساني في تلك الهيئة التي تشمل القارة بأسرها.

وشنّت منظمة تضامن النساء الأفريقيات حملة لاعتماد البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المعني بحقوق المرأة في أفريقيا. ومنذ اعتماد البروتوكول في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تحوّل اهتمام المنظمة إلى الدعوة إلى التصديق عليه وتنفيذه.

ثالثا – على الصعيد الدولي

قامت منظمة تضامن النساء الأفريقيات، على الصعيد الدولي بحشد التأييد والدعوة كي يعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٣٢٥ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأسهمت منظمة تضامن النساء الأفريقيات بوجه خاص بتوفير خبراتها عن آثار الحرب على

المرأة في منطقتي البحيرات الكبرى ونهر مانو، في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أدت إلى اعتماد القرار. ويسلِّم القرار ١٣٢٥ بأن منظمة تضامن النساء الأفريقيات دأبت على المناداة بأن الحرب تؤثر على المرأة بصورة مختلفة عن تأثيرها على الرجل. فحمايتهن مهملة ومساهمتهن في بناء السلام يجري تهميشها. وتسهم المنظمة في تنفيذ ورصد القرار ١٣٢٥، من خلال فريق العمل المعني بالسلام التابع لمنظمة غير حكومية – لجنة وضع المرأة، وتولت منظمة تضامن النساء الأفريقيات رئاسته في جنيف.

ويمثِّل فريق جنيف العامل المعني بالسلام مبادرة من منظمة تضامن النساء الأفريقيات، وقد اشتركت في عقده الرابطة النسائية الدولية للسلم في جنيف، برعاية الكونغو، ولجنة وضع المرأة. ويضم هذا الفريق الآن ٤٧ منظمة غير حكومية. وعلى عكس الفريق العامل الأصلي المعني بالسلام، الذي ركّز بصفة رئيسية على قضايا نزع السلاح، يعنى الفريق العامل المنشأ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بصورة أكبر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والبنت. وتتمثل مهمته في دراسة المسائل المتصلة بالسلام من منظور جنساني، ولا سيما مسائل منع الصراعات، وحلِّها، وبناء السلام، والمصالحة، والتربية في مجال السلام وأمن البشر.

وعن طريق المركز الذي تتمتع به منظمة تضامن النساء الأفريقيات، بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالسلام، ساهمت المنظمة في رصد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة، والسلام والأمن. وساهمت المنظمة، استنادا إلى خبراتها في عمليات السلام الأفريقية، في الفريق العامل ووسّعت من نطاق مناقشاته لتشمل مناطق الصراع، في مناطق أخرى، من قبيل الشرق الأوسط، حيث قامت المديرة التنفيذية للمنظمة مؤخرا بإيفاد بعثة للتضامن.

وستربط المنظمة برنامجيها وهما: تعزيز شبكة نساء نهر مانو للسلام، وبناء شبكة البحيرات الكبرى برصد المساواة بين الجنسين في الاتحاد الأفريقي وفي قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥. ومنذ بدء تمويلها للمناطق التي توجد بها النساء في فترات ما بعد الصراع، في جنيف، في أيار/مايو ٢٠٠٠، ما برحت المنظمة تشارك في عمليات التعمير في مرحلة ما بعد الصراع. وهي تقوم بتجربة هذا المشروع في منطقة نهر مانو وتعتزم مد نطاقه ليشمل منطقة البحيرات الكبرى. ولتعزيز هذه البرامج، تقوم المنظمة ببناء مركز إقليمي للسلام والتنمية في داكار، السنغال. وسيعمل المركز على تحسين قدرته على تطوير وتشجيع المرأة والنهوض بها، بوصفها وكيلة للتغيير وقوة من أجل السلام.